غيره فقال لا يلزمه شئ كما مر للتعارض المضعف لاستصحاب ذلك
الشغل وهو ظاهر انتهى ابن حجر رحمه وبسعه قوله وصح استثنا
وهو استعمال من اثنى بفتح المثلثة وسكون النون وهو الرجوع
واصطلاحا اخراج لما بعد الا واخواتها من حكم ما قبلها في الايجاب
وادخاله في النفي قوله ولو يسيرا نعم لو قال له علي الف استغفر
الله الا مائة فانه يصح كما في العدة والبيان قوله لم يصح فتلزمه
عشرة محلا ان لم ينسقه باستثنا اخر فان اتبعه باخر انسحب الاخير
حتى لو قال له علي عشرة الا عشرة الا درهمين فدرهمان او الا ثلاثة
فثلاثة او الا اربعة فادنى قوله ولو قال ثلاثة الا درهمين
ودرهما لزمه درهم ولو قال ثلاثة الا درهما ودرهمين يجب
درهمان وفي درهم ودرهم الا درهما ودرهما يجب ثلاثة انتهى
عباب قوله لزمه تسعة وصورة المسئلة كما ذكره المصنف اذا
كرر الا استثنا بلا عطف فان عطف كقوله علي عشرة الا خمسة وثلاثة
او عشرة الا خمسة والا ثلاثة فهما مستثنيان من العشرة هـ
كلكر كما فيلزمه درهمان ولو كانا جمعا الا استغرقا كعشرة الا
سبعة وثلاثة فقيل يلزمه عشرة والاصح تخصيص البطلان بالثاني
ويلزمه ثلاثة انتهى قوله وهو القرء ثم ان كان المذكور اولا انتفا
الا بانتفاء فالاشاع او وترا فعكسه وقوله ليس على شئ الخ يؤخذ
من كلام الشارح فيما اذا حاصله ان كان المستثنى منه عاما فيشمل
بالاستثنا كقوله ليس له علي شئ الا خمسة واذ كان خاصا فلا في
الاستثنا كقوله ليس له عشرة الا خمسة فلا يختص بهذا المثال
فتجري فيها قوله لو قال ليس له علي الف الا مائة فلا يلزمه شئ قوله
قال الزركشي بالنسب وهو مع الصدق واجب ومع الكذب في شئ
او نفيه حرام بل مع في الحديث ان كذبه محمول على المستحل او
على كفران النعمة قوله كان قال لهذا ابني منه ان يقول لهذا
ابي ويصدقه وقوله انت ابي احسن من قوله انا ابنك
وقول الابانت ابني احسن من قوله انا ابوك اذ الاضافة
فيه

فيه للحق قوله فان لا يكذبه الخصم والشرع هذا لا يختص بما هنا بل
يجري في سائر الاقارير كما علم مما مر انه شرط في الحر المجهول اهلية استحقاق المقر
به مساويا شرعا قوله او سكت الا اذا افاق عقب الاستحقاق قبل التكذيب
من التصديق فانه يثبت النسب في هذه الحالة وعليها يحمل ما
وقع في كلام الشيخين في فصل التنازع وما هنا محمول على ما اذا
تمكن من التصديق فلا بد منه قوله لم يصح لغير الثاني استلحاقه
لما فيه من ابطال حق الثاني اذ له استلحاقه تحلافا لمن نفى للعاهر
حتى لو تنازع نكاح فاسد ووطء شبهة فانه يجوز استلحاقه
لانه لو نازعه قبل ان يتم سمعت دعواه ولا يجوز استلحاق ولد الزنا
مطلقا قوله ولا نظر للتهمة كما لو قتله ثم استلحقه لحقه
ولا يقتل به قوله كما سيأتي قبيل كتاب الاعتاق كما قاله واعترضنا
بانا استلحاق البالغ يفتقر فيه لتصديقه ورد بما يأتي ان قول
القائف حكم فلا استلحاق حتى يحتاج الى التصديق قوله لم يلحقه
الا ببينة قوله والا لحقه ان صدقه هذا ما صححه الشيخان في باب
اللقيط ونوزعا فيه بنص المختصر على اعتبار البينة وتقله قال الله
وغيره عن الاكثرين ومن استلحق في نفسه ولم يمكن لغا والا
عتق مطلقا ولحقه مجهول النسب المصدق وغير المكلف قوله فان
قال هذا ولدي سواء قال منها ام لا وذكره في الروضة كالتنبيه نصويرا
ويقيد محل الخلاف قوله وعلقت به في ملكي او استولدها
في ملكي او هذا ولدي منها وهي في ملكي من عشر سنين وكان الولد بن
ستة مثلا ولو قال هذا ولدي من امتي هذه ولم يقل منها لم يقبل قوله من
زنا وان اتصل على المعتمد قوله لهذا آخي ومن ابي واحد ثم قال مفصولا
اردت اخوة رضاع او اسلام لم يؤثر وقول الحاوي الى عتيق فلا
يشترط عليه الولا الا ان عرف انه حر تركه الاصل قوله كون الملحق
به رجلا يتبع فيه البيان وكلام الشيخين مريح في خلافه لانهما
قالا لو مات امرأة وخلفت ولدا وزوجا فاستلحق الولد اخا ثبت
نسبه ان صدقه الزوج وهو حينئذ وارث امرأة ويفرق بين